النرويج تقدم عشرين مليون دولار للفلسطينيين وتنتقد الموقف الاوروبي من حماس

عباس من اوسلو: «يجب الدعوة فورا الى مؤتمر دولي» لحل النزاع في الشرق الاوسط

اوسلو ـ من عز الدين سعيد:

اعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس امس الاربعاء في اوسلو انه «يجب الدعوة فورا الى مؤتمر دولي» لتسوية النزاع بين الفلسطينيين واسرائيل من طريق المفاوضات، مؤكدا ان الاجراءات الاسرائيلية تقضي على اي فرصة لاقامة دولة فلسطينية.

وقال عباس في كلمة القاها في معهد نوبل «ان اريد حل الصراع فيجب الا يترك الطرفان (اسرائيل والفلسطينيون) لوحدهما مع وجود هذا الخلل بين محتل وواقع تحت الاحتلال».

واضاف «يجب الدعوة فورا الى مؤتمر دولي تتم من خلاله المفاوضات المباشرة، على اساس قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة، وتمارس المجموعة الدولية سواء كانت اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وروسيا والامم المتحدة) او اي اطار دولي اخر، دور الوسيط والحكم في الوقت نفسه».

ودعا عباس الذي يقوم بجولة في اوروبا قادته اولا الى تركيا، المجتمع الدولي الى «التحرك بسرعة» بهدف تسوية النزاع على اساس المفاوضات والحؤول دون تطبيق حل اسرائيلي احادي الجانب تحدث عنه رئيس الوزراء المكلف ايهود اولمرت.

وقال الرئيس الفلسطيني «لا بد من تحرك المجتمع الدولي وبسرعة، اذ ان اجراءات اسرائيل الاحادية الجانب التي تحاول من خلالها فرض تصورها وخريطتها التوسعية باقامة جدار الفصل العنصري وتهويد القدس ومصادرة الاراضي الفلسطينية (...) ستؤدي عمليا الى ضم اكثر من 58 % من مساحة الضفة الغربية لاسرائيل».

واكد ان اسرائيل تسعى عبر اجراءاتها الاحادية الى «الاستيلاء على المياه الجوفية الفلسطينية وتحويل اراضينا الى كانتونات معزولة».

وحذر ان هذا الامر «يعني القضاء على اي فرصة لاقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة».

وكان عباس يشير بكلامه الى خطة «اعادة التجميع» التي يسعى اولمرت الى تطبيقها وتلحظ تفكيك عدد من المستوطنات في الضفة الغربية وضم اسرائيل الكتل الاستيطانية الرئيسية في الضفة.

واكد الرئيس الفلسطيني انه يستطيع التفاوض مع الاسرائيليين رغم فوز حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني (يناير).

وقال «من موقعي كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وكرئيس منتخب للسلطة الوطنية الفلسطينية، انني على اتم الاستعداد للبدء فورا في مفاوضات مع الحكومة الاسرائيلية».

واضاف «يهمني ان اوضح ان الانتخابات التشريعية التي جاءت بحماس الى الحكومة لا تشكل عائقا امام المفاوضات، فالمفاوضات من صلاحيات منظمة التحرير التي وقعت كل الاتفاقات السابقة مع اسرائيل».

وذكر خصوصا باتفاقات اوسلو التي وقعت عام 1993 وكان احد مهندسيها، وبفضلها نال الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي الراحل اسحق رابين ووزير خارجيته انذاك شمعون بيريس جائزة نوبل للسلام.

وتسلم هؤلاء الجائزة في القاعة نفسها التي القى فيها عباس خطابه.

وبموجب تلك الاتفاقات، اقيم نظام حكم ذاتي على مراحل في الاراضي الفلسطينية المحتلة، لكن المفاوضات حول الوضع النهائي لهذه الاراضي لم تحصل يوما.

كذلك، ذكر عباس الذي سيجري محادثات مع رئيس الوزراء النروجي يانس ستولتنبرغ المجتمع الدولي، وخصوصا اوروبا، باستئناف المساعدة المالية للشعب الفلسطيني التي اوقفت اثر تشكيل حماس الحكومة الفلسطينية في اذار (مارس). وقال «نناشد المجتمع الدولي واوروبا (...) الاستمرار في تقديم كافة اشكال الدعم المادي والمعنوي، لتمكيننا من تحقيق غاياتنا في ارساء السلام في المنطقة».

وبعد اوسلو، يتوجه الرئيس الفلسطيني الى هلسنكي ومنها الى باريس.

ونقل الناطق باسم الرئيس السويسري موريتز لوينبرغر امس الاربعاء عنه قوله ان الاتحاد الاوروبي تسرع في قراره ايقاف المساعدات عن الحكومة الفلسطينية الجديدة التي شكلتها حركة المقاومة الاسلامية (حماس).

وقال المتحدث اندريه سيمونازي ان لوينبرغر لفت في حديث مع قناة الجزيرة القطرية ان «العديد من البلدان الاوروبية احتفظت لنفسها بحق فرض شروط على حماس». واضاف الرئيس السويسري «كان ليكون اكثر حكمة اعطاؤها فترة تجربة والحكم عليها بناء على اعمالها».

واضاف الرئيس السويسري دائما بحسب الناطق باسمه «انتخبت حماس ديمقراطيا وتقوم اليوم بدور حكومي ما يجعل وضعها مختلفا عن الحال التي كانت عليها عندما كانت في المعارضة».

واشار ليونبرغر «لا بد من اعطائها الوقت للتأقلم مع هذا القالب الجديد والحكم عليها انطلاقا من اعمالها».

واعلنت النرويج امس الاربعاء تقديم مساعدة انسانية قدرها عشرون مليون دولار الى الفلسطينيين في اطار برنامج مساعداتها السنوية.

وقال رئيس الوزراء النرويجي يانس ستولتنبرغ في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس الفلسطيني «بدأنا بالتشاور مع الرئيس عباس دراسة عدد من المشاريع بقيمة عشرين مليون دولار ستمولها النرويج في قطاعات الصحة والتربية والطاقة».

اضاف «درسنا ايضا مع عباس بصفته رئيسا للسلطة الفلسطينية دورا محتملا لمكتبه في ايصال المساعدات الانسانية وسواها الى اجهزة تعمل تحت اشرافه المباشر».

وربط رئيس الوزراء النرويجي دفع «مساعدات مباشرة الى موازنة» الحكومة الفسطينية التي شكلتها حركة حماس بـ«توضيحات حول سياستها» في ما يتعلق بعملية السلام والاعتراف باسرائيل بالاضافة الى التخلي عن العنف.

وقال «من المهم جدا تفادي زيادة الحالة الانسانية للشعب الفلسطيني تفاقما. وسنتابع مساعدتنا للشعب الفلسطيني عبر الامم المتحدة والمؤسسات غير الحكومية النرويجية».

وقال ان المساعدات للفلسطينيين ستصل عام 2006 الى المستوى عينه الذي وصلت اليه عام 2005 «ان لم يكن اكثر». وبلغ حجم المساعدات المالية النروجية للفلسطينيين 79 مليون دولار عام 2005.

وزيرا الخارجية يوناس غهار ستوير والتنمية ايريك سولهيم النرويجيين يستقبلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس في اوسلو امس (ا ف ب)

كما اكد ان النرويج «ستدعم مباشرة مكتب الرئيس عباس». واكد وزير الخارجية النرويجي يوناس غهار ستوير ان هذه المساعدة التي لم يحدد مقدارها ستساهم في تغطية «النفقات الجارية» لمكتب الرئيس الفلسطيني.

ودعا رئيس وزراء النرويج اسرائيل الى «التوقف عن اللجوء الى العنف وعن ضم الاراضي الفلسطينية ووقف الاستيطان وبناء جدار الفصل على الاراضي الفلسطينية».

وحذر عباس الذي شكر النرويج على قرارها استئناف المساعدات من انه «في غياب مساعدات الدول المانحة سيواجه الشعب الفلسطيني ازمة لا مفر منها في مختلف مجالات الحياة».

اضاف «لا بد ان تستمر المساعدات لتفادي مثل هذه الكارثة الانسانية».

استشهاد ناشط فلسطيني برصاص الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية

اجهزة الأمن الفلسطينية تحبط عملية تفجيرية في معبر المنطار ووزارة الداخلية تطالب بتجنب المعابر

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

احبطت الاجهزة الامنية الفلسطينية امس عملية تفجيرية في معبر المنطار مابين اسرائيل وقطاع غزة فيما طالبت وزارة الداخلية الفلسطينية رجال المقاومة بتجنب المعابر تجنبا لاعطاء اسرائيل مبررات لاغلاقها.

وقالت مصادر فلسطينية إن مجموعة من ألوية الناصر صلاح الدين الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية حاولت إدخال سيارة مفخخة إلى معبر المنطار التجاري على الحدود بين شرق قطاع غزة وإسرائيل، الا أن قوات الأمن اكتشفت الأمر وحالت دون ذلك.

وأفادت المصادر أنه فور اكتشاف الأمر من قبل رجال الامن الفلسطينيين هرعت إلى المكان عدة سيارات تقل مسلحين من لجان المقاومة الشعبية، حيث حدثت اشتباكات مسلحة بينهم وبين عناصر الأمن المتواجدة قرب المعبر ما أدى إلى إصابة ثلاثة من قوى الأمن، واصابة احدهم خطيرة.

وعلم ان المصابين هم من قوات الأمن الوقائي، واصيبوا بأعيرة نارية عندما اقتحم نحو 12مسلحا المعبر بسيارة من نوع متسوبيشي «ماغنوم» واشتبكوا مع قوات الامن الفلسطينية التي تحمي المعبر.

واشارت المصادر الى أن اشتباكات عنيفة اندلعت في أعقاب سيطرة عناصر الامن الوطني على السيارة المفخخة واعتقال شخصين كانا يستقلانها، وذلك خلال محاولة عناصر المقاومة استعادة السيارة المفخخة.

ومن جهتها طالبت وزارة الداخلية رجال المقاومة لتجنب المعابر وقالت في بيان صحافي إنه لابد من تجنيب المعابر الفلسطينية المبررات الاسرائيلية لاغلاق المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل.

وأضاف بيان الداخلية «أننا نرى في وزارة الداخلية والامن الوطني ان بقاء المعابر مفتوحة في ظل هذا الحصار المفروض على شعبنا مصلحة وطنية عليا».

وقال البيان إنه تم ظهر امس ضبط سيارة تحتوي على كمية من المتفجرات عند مدخل معبر المنطار وأن قوات الامن الفلسطينية قامت بالتعاون مع خبراء المتفجرات بابطال مفعولها.

ومن ناحيته قال خالد أبو هلال الناطق الإعلامي باسم وزارة الداخلية والأمن الوطني «أن بقاء المعابر مفتوحة في ظل هذا الحصار المفروض على شعبنا مصلحة وطنية عليا،ونذكر بموقف الاجماع الوطني لكافة القوى والفصائل بضرورة تجنيب هذه المعابرالحيوية كل مبررات الإغلاق من قبل الاحتلال الإسرائيلي».

وكانت مصادر إسرائيلية وفلسطينية متطابقة قد أعلنت أن مسلحين فلسطينيين حاولوا امس إدخال سيارة مفخخة إلى معبر المنطار التجاري لتنفيذ عملية عسكرية داخل المعبر حيث أصيب ثلاثة عناصر من الامن الفلسطيني في اشتباكات مع المسلحين. وقال سليم أبو صفية مدير أمن المعابر الفلسطينية إن مجموعة من المسلحين كانوا في سيارة ومعهم سيارة أخرى على ما يبدو أنها مفخخة وحاولوا اجتياز حاجز للامن الوقائي على مدخل معبر المنطار.

وذكر أن المسلحين فتحوا النار على حاجز الامن الفلسطيني وأصابوا ثلاثة منهم بعد أن رفضوا التوقف عند الحاجز حيث دارت اشتباكات في المكان ولاذ بعدها المسلحون بالفرار.

وأضاف أبو صفية أن أفراد سلاح هندسة المتفجرات التابع للامن الفلسطيني وصلوا إلى المكان وقاموا بتفكيك السيارة المفخخة من نوع متسوبيشي والسيطرة عليها. ومن جهتها أعلنت إسرائيل إغلاق المعبرالذي يعتبر الشريان الوحيد والرئيسي الذي يغذي قطاع غزة بالمواد التموينية والغذائية.

وقال شهود عيان إن طائرات إسرائيلية حلقت فوق المعبر، فيما عززت قوات الاحتلال من تواجدها داخل المعبر وذلك بعد اعلانها عن إغلاقه وطرد الموظفين منه.

ولم تعرف بعد الجهة التي تقف وراء السيارة المفخخة، أو التنظيم الذي ينتمي اليه الاستشهاديان اللذان تم اعتقالهما. وأكد الناطق باسم الجيش الاسرائيلي أن القوات الاسرائيلية اغلقت المعبر على الفور من الجانب الاسرائيلي.

من جهة اخرى، استشهد امس عضو في كتائب شهداء الاقصى التابعة لحركة فتح، في اشتباك مع الجيش الاسرائيلي بشمال الضفة الغربية، حسب مصادر امنية فلسطينية.

وقالت المصادر ان عامر حوشية (22 عاما) استشهد في اشتباك وقع في قرية اليمون غرب جنين حيث كان الجيش يقوم بحملة مداهمة لاعتقال ناشطين.

كما اعتقل الجيش خلال المداهمة الناشط في حركة الجهاد الاسلامي مؤيد سمار.

دخان متصاعد من تفجير السيارة المفخخة في معبر المنطار امس (ا ف ب)

باريس تستقبل عباس الجمعة تأكيدا على علاقتها المميزة مع الفلسطينيين

باريس ـ من انداليسيو الفاريز:

تريد فرنسا ان تؤكد باستقبالها الزعيم الفلسطيني محمود عباس الجمعة، انها لا تزال حليفة مميزة للفلسطينيين وحريصة على ايجاد الوسيلة للابقاء على المساعدة الاوروبية لهم مع الالتفاف في الوقت نفسه على الحكومة بزعامة حماس.

ومن المتوقع ان يستقبل الرئيس جاك شيراك ضيفه الفلسطيني الجمعة. وكان التقاه في تشرين الاول (اكتوبر) قبل هزيمة حركة فتح بزعامته في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني (يناير).

وتندرج زيارة الرئيس الفلسطيني الى فرنسا في اطار جولة اوروبية تهدف الى تنبيه الغربيين الى «الكارثة الاجتماعية والاقتصادية» التي تواجه الاراضي الفلسطينية المحرومة من مساعدة الاتحاد الاوروبي المالية منذ وصول حركة المقاومة الاسلامية (حماس) الى السلطة.

وفي القاهرة، اعرب شيراك الاسبوع الماضي عن تأييده للابقاء على المساعدة للفلسطينيين. وقال ان «جعل الشعب الفلسطيني يدفع الثمن الذي نريد فرضه عليه بالغاء المساعدات لن يكون عادلا وسينم عن سوء تصرف سياسي».

واضاف «انني بالتالي أؤيد الابقاء على المساعدة لاسباب انسانية وعادلة».

لكن فرنسا تواجه مأزقا: كيف تتفادى اختناق الشعب الفلسطيني دون تمويل قريب او بعيد لحركة يعتبرها الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة ارهابية.

والاتحاد الاوروبي هو الجهة المانحة الرئيسية للفلسطينيين مع حوالي 500 مليون يورو من المساعدات السنوية، نصفها تقريبا عبارة عن مساعدات مباشرة للحكومة الفلسطينية او عبرها.

واختصر دبلوماسي فرنسي الوضع بالقول «اننا ندعم الصيغة التي ستسمح بالمحافظة قدر الامكان على المساعدة الى الفلسطينيين. لكننا لا نريد ان تقوم حكومة حماس بادارة هذه المساعدة».

واضاف «ان عباس نفسه قال ان لديه مقترحات يقدمها، وبالتالي سنرى كيف سيتم عرضها».

وعلم لدى وزارة الخارجية الفرنسية «ان ما قاله الرئيس في القاهرة سمح باعادة ترتيب الامور».

واضاف المصدر «ان المساعدة الانسانية مستمرة. اما في ما يتعلق بالتربية والصحة وحتى الامن، فان هناك حرصا على ايجاد صيغ تتيح مواصلة المساعدة دون المرور بالحكومة التي ترئسها حماس».

ورأى السفير السابق اريك رولو المتخصص في شؤون الشرق الاوسط، ان محمود عباس المعتدل الذي يحظى بتقدير الاوروبيين، يملك «الصلاحيات الضرورية» التي تسمح بايجاد آلية تقضي بنقل المساعدة الاوروبية عبر اجهزة مكتبه.

وقال «انه عنوان بريدي جيد، يمكن للأموال ان تمر عبره».

يذكر ان تاريخ واهمية العلاقات الفرنسية الفلسطينية التي بدأت في عهد الرئيس ياسر عرفات الذي توفي في المنطقة الباريسية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2004، هي التي شجعت زيارة عباس الى فرنسا.

واعتبر ديني بوشار من المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية «لو نظرنا الى المدى الطويل، كانت فرنسا المخلصة الوحيدة لسياسة تعزيز السلطة الفلسطينية».

ورأى ديدييه بيون من معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية من جهته ان «فرنسا في حالة انفصام». وقال «لا يمكن ان نكتفي بخطابات جميلة عندما نكون في القاهرة والسكوت عندما نكون في بروكسل».

والجمعة اصبحت فرنسا اول دولة اوروبية ترفض منح تأشيرة الى وزير فلسطيني عملا بقرار الاتحاد الاوروبي القاضي بعدم اقامة علاقات سياسية مع الحكومة الفلسطينية برئاسة حماس ما لم تتخل عن العنف وتعترف باسرائيل.

لكنها تبقى مترقبة لأدنى اشارة تطور من جانب حماس. وهكذا اعتبر وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي الثلاثاء ان ادانة حماس لاعتداءات دهب في مصر كانت «خطوة اولى» و«عنصرا مهما في السياسة الخارجية».

الزهار يلتقي نظيره الاماراتي في ابوظبي وعزمي بشارة في الدوحة

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

اجتمع وزير الشؤون الخارجية في السلطة الوطنية الفلسطينية د. محمود الزهار، مساء الثلاثاء مع النائب د. عزمي بشارة في العاصمة القطرية الدوحة وتباحثا في قضايا سياسية مختلفة. وحسب بيان صادر عن مكتب الإعلام في وزارة الخارجية الفلسطينية فقد بحث الجانبان ـ في لقاء وصف بالهام ـ سبل مواجهة الحصار الأمريكي الاسرائيلي وتعزيز وحدة وتماسك الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية كافة.

واتفقا على أهمية الوحدة الفلسطينية في وجه الحصار الذي بدأت بوادره تنتهي وتنهار في وجه الصمود الفلسطيني والتعاطي العربي المميز الذي يلقاه الوزير د. محمود الزهار وأوضح وزير الخارجية للدكتور عزمي بشارة أنّ جولته العربية حققت انجازات مميزة وفتحت صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية العربية في كافة الدول التي زارها وخاصة المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وإمارة الكويت ومملكة البحرين ودولة قطر. إضافة إلى الدور الإيجابي للجامعة العربية وأمينها العام عمرو موسى ومنظمة المؤتمر الإسلامي وأمينها العام أكمل الدين أوغلو بحيث شكلت كل هذه الدول والمؤسسات عوامل داعمة للشعب الفلسطيني وحكومته المنتخبة.

ووصف الوزير الفلسطيني الاستقبال الذي لقيَه من حكومات وشعوب هذه الدول بأنه استقبال «حميم ينم عن حرص شديد على القضية الفلسطينية ودعم الشعب الفلسطيني وحكومته خاصة الاستجابة من حكومات هذه الدول للمطالب التي قدمها لها على المستويات المختلفة».

من جانبه أكد النائب د. عزمي بشارة على دعمه للحكومة الفلسطينية المنتخبة وللديمقراطية الفلسطينية والوحدة الوطنية التي اعتبرها سياج الأمان للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة والضمان الأهم لإنهاء الحصار الأمريكي الصهيوني على الشعب الفلسطيني.

وفي بداية اللقاء أعرب وزير الخارجية الزهار عن تقديره لمواقف الدكتور عزمي بشارة قائلا: «اننا نقدر ونتابع نضاله وفكره منذ سنين طويلة ونحترم هذا الدور».

يشار الى أن النائب بشارة يتواجد في الدوحة بهدف تسجيل مقابلة تلفزيونية لشبكة بي بي سي البريطانية.

من جهة اخرى، اجتمع الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الاماراتي بمكتبه ظهر امس مع محمود الزهار الذي زار الامارات في اطار جولة له في عدد من دول المنطقة، وتم خلال المقابلة استعراض تطورات القضية الفلسطينية.

وحضر المقابلة محمد حسين الشعالي وزير الدولة للشؤون الخارجية وعبدالله راشد النعيمي وكيل وزارة الخارجية وخيري العريدي السفير الفلسطيني لدى الامارات

واعرب الزهار عن ارتياحه لنتائج زيارته الى ابوظبي التي غادرها بعد ظهر امس وقال اننا نقدر لدولة الامارات قيادة وحكومة وشعبا دعمها للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وعلى صعيد متصل، اوضحت وزارة الشؤون الخارجية في الحكومة الفلسطينية ان الزهار يحجز على درجة عادية بالطائرات اثناء تنقلاته بين الدول وذلك بهدف التخفيف على الخزينة الفلسطينية الفارغة.

واكدت المصادر أن الزهار يسافر في طائرات ركاب عادية ويرفض الحجز على الدرجة الأولى تخفيفا على خزينة السلطة الفلسطينية.

ومن الجدير بالذكر ان المسؤولين الفلسطينيين في الحكومات السابقة كانوا يركبون طائرات خاصة في مثل هذه الرحلات أو على الدرجة الأولى الخاصة مما يزيد من حجم الإنفاق.

سلطات الاحتلال أعدمت أكثر من 53 اسيراً فلسطينياً خلال انتفاضة الأقصى

استشهاد اسير فلسطيني في سجون الاحتلال بسبب الاهمال الطبي

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

استشهد اسير فلسطيني فجر امس في سجون الاحتلال الاسرائيلي فيما توفيت طفلة اسير آخر تبلغ من العمر3 سنوات جراء تعرضها لحادث خلال توجهها لزيارة والدها المعتقل في سجن نفحة الصحراوي.

واكد وصفي قبها وزير شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين أن الأسير الذي توفي في سجن «هشارون» الإسرائيلي فجر امس هو سليمان محمد محمود درايجة (23عاماً) من مدينة الطيبة داخل فلسطين.

وقال قبها إن الأسير سليمان درايجة، عانى من أوجاع في منتصف الليل، لكن طبيب السجن لم يقدم له العلاج المناسب، مما أدى إلى وفاته بعد وقت قليل. واتهم الوزير قبها مصلحة سجون الاحتلال بتعمد سياسة الإهمال الطبي، وتعريض حياة آلاف الأسرى، وخاصة المرضى منهم، للخطر نتيجة عدم توفير العلاجات المناسبة والسريعة في أقسام الأسرى.

ووجد الاسير درايجة صباح امس وقد فارق الحياة على سريره في زنزانته، وتوجهت جمعية انصار السجين بشكوى عاجلة الى مصلحة السجون العامة والمحكمة المركزية في تل ابيب بطلب تشكيل لجنة تحقيق محايدة للوقوف على الاسباب الحقيقية للوفاة ومعاقبة المتهمين بالاهمال الطبي الواضح في هذه الحالة.

من جهته، حمَّل «نادي الأسير» سلطات الاحتلال الإسرائيلي، مسؤولية استشهاد درايجة واتهم النادي في بيان أصدره، إدارة السجن بالإهمال المتعمد في تقديم العلاج للأسير، الذي كان يعاني من آلام وأوجاع منذ فترة، وتفاقمت حالته منذ ليلة أمس الاول.

وحذر النادي من استمرار سياسة الاهمال الطبي التي ستؤدي إلى وفاة المزيد من الأسرى المرضى، وطالب النادي المؤسسات الدولية والحقوقية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، تشكيل لجنة تحقيق في ملابسات استشهاد الأسير درايجة، نتيجة الإهمال الطبي والمماطلة في إسعافه. وكان قد تم اعتقال الاسير درايجة بتاريخ 2001/12/4 بتهمة العضوية في حركة فتح وحكم بالسجن لمدة 7سنوات ونصف امضى الفترة الكبيرة منها في سجن الجلبواع الى ان تم نقله الى سجن هشارون قبل حوالي العام مع مجموعة من اسرى الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 حيث تم عزلهم في قسم 9 من هذا السجن بعيدين عن الاسرى الفلسطينيين والعرب الاخرين.

وعلى الصعيد نفسه اتهمت وزارة الأسرى والمحررين جيش الاحتلال الإسرائيلي بإعدام خمسة مواطنين بعد اعتقالهم منذ بداية العام الجاري، مشيرة إلى أن عدد شهداء الحركة الأسيرة بسبب القتل العمد بعد الاعتقال بلغ 74 شهيدا. وذكرت الوزارة في تقرير لها أن أكثر من 9600 أسير فلسطيني وعربي لا يزالون يرزحون خلف قضبان سجون الاحتلال الإسرائيلي، ويعيشون في ظل ظروف لا إنسانية غاية في السوء ويفتقرون إلى أدنى مقومات الحياة، ومحرومون من العلاج الطبي المناسب، والزيارات، وتفرض عليهم غرامات مالية باهظة، ويمارس بحقهم التفتيش العاري، ويحتجز المئات منهم في زنازين العزل الانفرادية. وأكد رياض الأشقر مدير الدائرة الإعلامية بالوزارة بان سلطات الاحتلال صعدت في الفترة الأخيرة من سياسة إعدام الأسرى بعد الاعتقال بشكل ملحوظ، حيث قتل جنود الاحتلال من بداية كانون الثاني من العام الجاري 5 مواطنين بعد اعتقالهم أحياء، وكان آخرهم الشهيد دانيال أبو حمامة (25 عاماً) مع رفيقه الشهيد أحمد مصلح الذي قتل على الفور في بيت لحم قبل ايام على ايدي القوات الاسرائيلية الخاصة.

وأشار التقرير إلى أن سلطات الاحتلال وخلال انتفاضة الأقصى زادت من وتيرة إعدام الأسرى بعد الاعتقال بحجة أن هؤلاء الشهداء هم قنابل موقوتة ويشكلون خطراً على جنود الاحتلال، وبين التقرير بأن سلطات الاحتلال أعدمت أكثر من 53 اسيراً فلسطينياً بعد اعتقالهم خلال انتفاضة الأقصى.

وأوضح التقرير أن قوات الاحتلال تعدم الأسرى من خلال منع سيارات الإسعاف من نقل الأسير الجريح إلى المستشفى أو تقديم الإسعافات الأولية للأسير بعد إصابته أثناء عملية الاعتقال ويترك الأسير حتى يموت.

وذكر أن جيش الاحتلال يعمد أحياناً إلى إطلاق النار على الشخص المطلوب للاعتقال في حين انه يمكن إلقاء القبض عليه واعتقاله بسهولة، مع علم الجيش والوحدات الخاصة بأنه غير مسلح ولم يقاوم الاعتقال ولا يشكل خطراً على الجنود، وبعد مقتله يقولون بأنه حاول الفرار أو الاعتداء على الجنود. وقال وزير شؤون الأسرى والمحررين وصفي قبها بان سلطات الاحتلال تلجأ إلى كل السبل غير المشروعة والتي تخالف الاتفاقيات الدولية في اعتقال المواطنين فهي لا تتورع عن إرهاب الأطفال والنساء وكبار السن وتعريضهم للخطر أثناء عمليات الاعتقال التي تقوم بها باستخدام أعداد كبيرة من الجيش والشرطة والوحدات الخاصة، حيث يقوم الجيش بمحاصرة المنزل من جميع الاتجاهات، ومن ثم كسر الأبواب واقتحام المنزل بطريقة همجية وتعسفية، وتفتيش محتوياته وقلب المنزل رأساً على عقب، وأحيانا يرافق الاقتحام إطلاق النار، وإخراج جميع السكان في العراء غير آبهين للظروف المناخية التي كثيراً ما تكون ماطرة وشديدة البرودة.

وأضاف بان عمليات الاقتحام لا تخلو من تحقيق ميداني مع بعض أفراد الأسرة والاعتداء عليهم بالضرب والشتم، وفي نهاية عملية الاقتحام يتم اعتقال الشخص المراد اعتقاله، بطريقة وحشية ويتم تكبيله بقيود بلاستيكية قوية، ووضع رباط على عينيه، وجره إلى الخارج ووضعه في الجيب العسكري، وغالباً ما يتم الاعتداء عليه بالضرب الوحشي بالهراوات وأعقاب البنادق والدوس عليه بالأقدام والشتم، حتى وصوله إلى احد مراكز التحقيق والتوقيف المنتشرة في أرجاء الضفة وداخل إسرائيل. وأكد قبها أن الأسير يتعرض في مراكز التوقيف والتحقيق هذه إلى اشد أنواع التعذيب لانتزاع اعترافات منه بالقوة كالشبح على كرسي صغير مخصص للأطفال، والضرب، ووضع كيس قذر في الرأس، والحرمان من النوم، والوضع في ثلاجة باردة، والعزل في زنازين ضيقة.

وأوضح قبها ان سلطات الاحتلال تمارس عمليات الاعتقال على الحواجز المنتشرة في أرجاء الضفة بشكل كثيف، ومن المدارس والجامعات والمؤسسات والوزارات التابعة للسلطة الفلسطينية، ولا تمانع قوات الاحتلال من القيام بعمليات خطف للفلسطينيين من الشوارع وهي متنكرة بزي مواطنين عاديين. وقال كذلك تقوم بعمليات الاعتقال من سيارات الإسعاف التي تقوم بنقل الجرحى والمصابين الى المستشفيات للعلاج مما يعرض حياة هؤلاء الجرحى الى الخطر الحقيقي، كون سلطات الاحتلال تتعامل معهم بشكل عنيف لا يتناسب مع وضعهم الصحي وغالباً ما تقوم بعمليات تحقيق ميدانية في مكان حواجز التفتيش المنتشرة على الطرق، او اختطافهم من الشوارع و المقاهي والجامعات والمدارس. وناشدت وزارة الأسرى والمحررين المنظمات الدولية الحقوقية وضع حد لانتهاكات وتجاوزات جنود الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني، ووقف الهجمة الشرسة التي طالت كل ما هو فلسطيني، وطالبت الوزارة بضرورة محاكمة جنود الاحتلال القتلة الذين يطلقون النار بدم بارد على الأسرى الفلسطينيين أمام محاكم مجرمي الحرب، ومحاكمة ضباط وقادة الاحتلال الذين يصدرون تلك الأوامر لهؤلاء الجنود.

ومن جهة اخرى استشهدت صباح امس الطفلة رفيدة ثائرة بدر 3 سنوات من قرية بيت لقيا غرب رام الله، بعد تعرضها لحادث أثناء توجهها لزيارة والدها المعتقل في سجن نفحة المركزي يوم الأحد الماضي.

وأكدت مصادر محلية أن الطفلة بدر كانت في طريقها لزيارة والدها يوم الأحد الماضي برفقة والدتها وعمتها، عندما تعرضت لضربة قوية من بوابة حاجز «مودعين» بسبب الأحوال الجوية السيئة والرياح التي شهدتها المنطقة في ذلك اليوم، مما أدى إلى تهتك في الرأس والجمجمة ووصفت حالتها بالخطرة، وتم نقلها إلى مستشفى «تل هشومير» حيث فارقت الحياة صباح امس.

مصدر فلسطيني ينفي احتجاز قريع على جسر اللنبي لسحب بطاقة الـ vip

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

نفى مدير مكتب رئيس الوزراء الفلسطيني السابق احمد قريع امس الاربعاء ان يكون الاخير قد احتجز امس الاول على جسر اللنبي ـ معبر الكرامة بأريحا ـ الفاصل ما بين الضفة الغربية والاردن على يد قوات الامن الاسرائيلية لسحب بطاقة الشخصيات المهمة منه.

وقال صلاح عليان لـ«القدس العربي» ان قريع عاد امس الاول من الاردن وفق الاجراءات المتعارف عليها، نافيا بشدة ان يكون قريع قد احتجز من قبل رجال الامن الاسرائيليين. وبشأن بطاقة الشخصيات المهمة الـ«VIP» التي اراد جهاز المخابرات الاسرائيلية سحبها من قريع قال عليان بان تلك البطاقات فقدت مفعولها منذ زمن بعيد. واوضح عليان ان قريع كان في الاردن لمدة اسبوع وعاد بسيارته دون اية مشاكل من قبل افراد الامن الاسرائيليين.

وكانت مصادر فلسطينية ذكرت امس الاول ان جهاز الشاباك الاسرائيلي ـ الامن العام الداخلي ـ الذي يرأسه يوفال ديسكين اقدم على ايقاف سيارة رئيس الوزراء السابق احمد قريع على معبر الكرامة بأريحا لاستجوابه وسحب بطاقة الشخصيات المهمة التي يحملها.

وذكر ان جهاز الشاباك سارع لايقاف سيارة قريع واعاقة مروره ، ومن ثم سحب بطاقة الـ«VIP» خاصته ، وبعد اتصالات عدة مع المستوى السياسي، واتصالات من جهات عالمية تدخل وزير الدفاع الاسرائيلي شاؤول موفاز لتجميد القرار.

من الجدير بالذكر ان موفاز هو الذي كان طلب في 17 شباط وفور تكليف حماس بتشكيل الحكومة من جنود الحواجز سحب بطاقات الـ«VIP» من المسؤولين الفلسطينيين برتبة مدير عام فما فوق.